

يتناول هذا البحث دور القيادة الرشيدة في دولة الإمارات العربية المتحدة كركيزة أساسية لتحقيق استراتيجيات التنمية المستدامة، كما يحلل كيف أسهمت الأطر التشريعية والمؤسسية في تعزيز القدرة التنافسية للدولة دولياً، تعد القيادة الرشيدة المحرك الأساسي لصياغة ملامح المستقبل في الدول الطموحة، بل يمتد ليشمل استشراف التحديات العالمية وابتكار الحلول التي تضمن استدامة الرخاء للأجيال القادمة. وتبرز دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج رائد في هذا المضمار، إذ نجحت قيادتها في المواءمة بين الرؤى الوطنية الطموحة والأجندة الدولية للتنمية المستدامة، يتناول هذا البحث دراسة معمقة لدور القيادة الرشيدة في ترسيخ قيم الاستدامة، التي تضع الدولة في مصاف القوى المؤثرة عالمياً في رسم مستقبل مستدام للأرض، تكمن مشكلة البحث في كيفية مواءمة الرؤى الاستراتيجية للقيادة الرشيدة مع متطلبات التنمية المستدامة المعقدة، لضمان توازن النمو الاقتصادي مع الحفاظ على الموارد البيئية للأجيال القادمة. فما هو الدور الفعلي للقيادة الرشيدة في دولة الإمارات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل التغيرات العالمية؟ 1. ما هي المفاهيم الأساسية للقيادة الرشيدة وكيف تتقاطع سماتها مع أهداف التنمية المستدامة في ظل المتغيرات العالمية؟ 2. كيف تساهم رؤية القيادة الإماراتية في تعزيز ركائز الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني؟ 3. ما هي المبادرات الاستراتيجية الكبرى التي تبنتها القيادة الإماراتية لضمان الانتقال نحو اقتصاد أخضر ومستدام؟ 4. إلى أي مدى تساهم الأطر التشريعية والمؤسسية التي استحدثتها القيادة في تعزيز قدرة الدولة على مواجهة التحديات التنموية؟ 5. كيف ساهمت الشراكات الدولية والقيادة الإماراتية في مؤتمرات المناخ (مثل COP28) في رسم ملامح المستقبل العالمي المستدام؟ • يساهم في تحليل تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج عالمي ملهم في الربط بين الرؤى القيادية الفذة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. • يساعد في رصد العلاقة التكاملية بين الابتكار في قطاع الطاقة المتجددة وبين تعزيز التنافسية الاقتصادية للدولة في الاقتصاد الأخضر العالمي. • يقدم مادة علمية توثق الدور القيادي الفاعل في الحوارات الدولية، • يكشف عن العلاقة الجوهرية بين سمات القيادة الرشيدة وبين تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، • رصد دور القيادة الإماراتية في تعزيز الابتكار في قطاعات الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر كأدوات للريادة الدولية. • إبراز الدور الاستراتيجي لدولة الإمارات في المحافل الدولية، لتعزيز التعاون الدولي نحو مستقبل مستدام. • عنوان الدراسة: القيادة الاستراتيجية ودورها في تعزيز التنافسية المستدامة للمؤسسات الحكومية في الإمارات. • نوع الدراسة: دراسة وصفية تحليلية. • الناشر: مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة الإمارات العربية المتحدة. • أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحديد العلاقة بين ممارسات القيادة الاستراتيجية ومستوى تحقيق التنافسية المستدامة، كما تسعى إلى وضع إطار عمل يربط بين اتخاذ القرار القيادي وتحسين مؤشرات الأداء المؤسسي المستدام في القطاعات الحكومية بالدولة. • نتائج الدراسة: أظهرت النتائج وجود ارتباط طردي قوي بين تبني القيادة الرشيدة لمفاهيم الاستدامة وبين قدرة المؤسسات على تعزيز ميزات التنافسية طويلة الأمد. كما كشفت الدراسة عن أهمية تكامل التوجه القيادي مع استراتيجيات الابتكار الرقمي لضمان كفاءة العمليات التشغيلية وتحقيق أهداف الاستدامة بشكل أكثر فاعلية. • عنوان الدراسة: متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر في دول مجلس التعاون الخليجي: رؤية قيادية. • نوع الدراسة: دراسة مسحية تحليلية. • أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحليل متطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر، كما تهدف إلى تقييم التحديات التي تواجه دول الخليج في تقليل الانبعاثات الكربونية مع الحفاظ على وتيرة النمو الاقتصادي المتسارع. وأن التحول الناجح يعتمد على تنوع مصادر الطاقة والاستثمار في البشر. وأكدت النتائج أن الدول التي تبنت أطراً قانونية واضحة للحياد المناخي حققت مؤشرات أداء أفضل في استقطاب الاستثمارات النوعية الصديقة للبيئة. • عنوان الدراسة: دور الحكم الرشيد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة. • نوع الدراسة: دراسة حالة. • أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى دراسة المبادرات والتشريعات التي سنتها دولة الإمارات لتحقيق التنمية المستدامة، كما تركز على تحليل كيف أثرت الرؤية القيادية في صياغة عقد اجتماعي جديد يعلي من قيمة الاستدامة في العمل الحكومي والوطني. وأشارت النتائج إلى أن استقرار التشريعات الوطنية يعزز من ثقة المجتمع والشركاء الدوليين في جدية الدولة تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية. اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لقدرته الفائقة على وصف واقع القيادة الرشيدة وتحليل أبعاد التنمية المستدامة، • توجد دلالة إحصائية للعلاقة الإيجابية بين ممارسات القيادة الرشيدة في دولة الإمارات وبين تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. • توجد دلالة إحصائية لأثر الأطر التشريعية والمؤسسية التي استحدثتها القيادة في تعزيز الثقة بين الدولة والشركاء الدوليين والمجتمع المحلي لضمان استدامة التنمية. الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للقيادة المستدامة تعد القيادة الرشيدة جوهر العمل الاستراتيجي في العصر الحديث، يتجاوز دور القائد مجرد

إدارة الموارد إلى صياغة منظومة قيمية تحفز الطاقات البشرية نحو تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى، مما يتطلب مرونة فكرية عالية وقدرة فائقة على اتخاذ قرارات مبنية على المعرفة والبيانات الدقيقة لضمان استدامة المكتسبات . ومن خلال تعزيز البيئات التي تشجع على التفكير النقدي والإبداع، تساهم القيادة الرشيدة في بناء هيكلية إدارية مرنة قادرة على التكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية، يرتبط مفهوم القيادة الرشيدة في العصر الحالي بشكل وثيق بتبني سياسات التنمية المستدامة كخيار استراتيجي لا رجعة فيه، حيث يدرك القائد أن الموارد المتاحة هي أمانة للأجيال القادمة. وتحد من المخاطر المناخية، مما يرسخ الثقة بين القيادة والشعب، والكفاءة، والاقتصادية، والاجتماعية) وعلاقتها بالقرار القيادي تعد التنمية المستدامة منظومة متكاملة تتقاطع فيها الرؤى الاستراتيجية للقيادة مع متطلبات الحاضر واحتياجات المستقبل، حيث يمثل البعد الاقتصادي المحرك الأساسي لنمو الدول عبر تنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد الكلي على الموارد الناضبة. وذلك لضمان تدفق عوائد الاستثمارات بما يخدم الرفاه الوطني على المدى الطويل، مما يتطلب رؤية فاحصة قادرة على قراءة الأسواق العالمية وتوجيه الموارد نحو قطاعات الابتكار والمعرفة . وتطوير الأنظمة التعليمية والصحية، إن القرار الذي يراعي الاستقرار الاجتماعي يسهم في بناء مجتمع متماسك وقادر على الصمود أمام التحديات، هذا التوجه لا يمثل تكلفة إضافية، حيث لا يطغى هدف اقتصادي على حق بيئي، ولا تتعارض مصلحة اجتماعية مع كفاءة اقتصادية. ختاماً، تمثل العلاقة بين التنمية المستدامة والقرار القيادي اختباراً حقيقياً للحكمة الرشيدة التي تسعى لتحقيق الاستمرارية والنمو. إن هذه المسؤولية القيادية تتجاوز حدود الولاية الزمنية لتشكّل إرثاً حضارياً مستداماً، التكامل بين الرؤية الاستراتيجية للقيادة وأجندة الأمم المتحدة 2030 تعد الرؤية الوطنية الطموحة للقيادة الرشيدة ركيزة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة لعام 2030، وضمان الرخاء للجميع. يظهر هذا التكامل عندما تتحول الأهداف الأممية من مجرد شعارات دولية إلى مشروعات محلية ملموسة، مما يعزز من فاعلية الدولة في مواجهة الأزمات العالمية المشتركة عبر نهج تخطيطي مرّن يستشرف احتياجات المستقبل . تتجلى العلاقة بين الفكر الاستراتيجي للقيادة وأجندة الأمم المتحدة في القدرة على صياغة سياسات عامة تتسم بالشمولية والعدالة، حيث تعمل القيادة على تكيف الأهداف العالمية لتناسب مع السياق الثقافي والاقتصادي الوطني. وفي الوقت ذاته ملتزمة بالمعايير البيئية والاجتماعية التي تفرضها الأجندة الأممية، مما يجعل الدولة نموذجاً يحتذى به في الانتقال نحو اقتصاد قائم على المعرفة والاستدامة . تُعد الشراكات الاستراتيجية الدولية أحد أبرز ملامح التكامل بين القيادة وأجندة الأمم المتحدة، يدرك القائد الرشيد أن بلوغ أهداف عام 2030 يتطلب تكاتفاً دولياً، لذا يتم توجيه الدبلوماسية الوطنية لخدمة قضايا المناخ والتنمية، مما يرسخ دعائم الاستقرار والازدهار ويجعل من طموحات القيادة ركيزة عالمية للتنمية الشاملة . المبادرات الاستراتيجية الكبرى (مثل المبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي 2050). تعد المبادرات الاستراتيجية الكبرى في دولة الإمارات، وعلى رأسها المبادرة الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، من خلال الاستثمار المكثف في حلول الطاقة المتجددة والنظيفة، حيث لا تقتصر على قطاع الطاقة فحسب، والزراعة، مما يرسخ مفهوم الاقتصاد الدائري كقاعدة عمل أساسية للمؤسسات الوطنية. تعتمد المبادرة في جوهرها على تمكين الكوادر الوطنية وتطوير البحث العلمي ليكون المحرك الرئيسي للتحول نحو الحياد المناخي. تعد الشراكات الدولية عنصراً مكملاً لهذه الاستراتيجية الوطنية، إن هذا الانفتاح الاستراتيجي يتيح للدولة الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية، مع تقديم نموذج إماراتي فريد في كيفية إدارة الانتقال الطاقوي العادل والمستدام. هذا الدور الريادي يمنح الدولة ثقلًا سياسياً واقتصادياً في المحافل الدولية، من خلال تبنيها لهذا التوجه، تؤكد أن التنافسية الدولية في القرن الحادي والعشرين تقاس بقدرة الدول على الموازنة بين التطور التكنولوجي والحفاظ على النظم البيئية. هذا التوجه الاستراتيجي يجعل من دولة الإمارات نموذجاً ملهماً في التحول الأخضر، دور القيادة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر والابتكار في الطاقة المتجددة تتبنى القيادة الإماراتية نهجاً استراتيجياً متكاملًا لتحويل الاقتصاد الوطني إلى نموذج أخضر، حيث تدرك أن الاستدامة الاقتصادية باتت مرتبطة بشكل وثيق بالقدرة على تقليل الاعتماد على الوقود التقليدي. يتجلى هذا الدور القيادي في صياغة سياسات تحفيزية تشجع المؤسسات والقطاعات الخاصة على تبني ممارسات صديقة للبيئة، إن هذا التحول ليس مجرد خيار بيئي، إن هذا الاستثمار لم يعد محصوراً في النطاق المحلي، بل امتد لتمويل مشاريع رائدة عالمياً، مما يعكس رغبة القيادة في أن تكون الإمارات مركزاً معرفياً وتكنولوجياً متقدماً في حلول الطاقة المستقبلية. مع توفير الحوافز اللازمة لجذب التكنولوجيا المتقدمة. إن تسهيل التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص يتيح ابتكار حلول إبداعية لمواجهة تحديات كفاءة الطاقة، ختاماً، يؤكد الدور القيادي في التحول نحو الاقتصاد الأخضر أن النجاح الوطني يقاس بقدرة الدولة على قيادة التحولات العالمية بمسؤولية وإبداع. بل ترسخ التزامها القيمي تجاه قضايا المناخ العالمية.

هذا النهج القيادي المتوازن يضمن لدولة الإمارات ليس فقط النمو المستدام، مما يمنحها ميزة تفضيلية في عالم يتطلع إلى نماذج اقتصادية ذكية ومسؤولة بيئياً . تمكين الكوادر الوطنية وبناء مجتمع معرفي كركيزة للاستدامة الاجتماعية تضع القيادة الرشيدة في دولة الإمارات الاستثمار في الإنسان في طليعة أولوياتها، إيماناً منها بأن تمكين الكوادر الوطنية هو الضمان الحقيقي لاستدامة التنمية ونجاحها على المدى البعيد. حيث يتم توجيه الطاقات نحو تعزيز الابتكار والبحث العلمي كركائز أساسية للنهضة الوطنية. إن تطوير مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية ليس مجرد إجراء إداري، بفضل هذا التركيز، مما يجعله مجتمعاً متعلماً ومطلعاً ومسؤولاً تجاه قضايا مجتمعه وبيئته . حيث تعمل القيادة على توفير فرص متكافئة لجميع الكوادر الوطنية بغض النظر عن تخصصاتهم، مع التركيز بشكل خاص على تمكين المرأة والشباب. إن إشراك المواطن في عملية صنع القرار وتنفيذ المشاريع التنموية يعزز من الشعور بالمسؤولية المشتركة ويضمن استمرارية الإنجازات التي حققتها الدولة في مختلف المجالات . تدرك القيادة أن المجتمع المعرفي لا يكتمل إلا بالربط بين الثقافة والهوية الوطنية من جهة، الأطر التشريعية والمؤسسية التي استحدثتها القيادة لضمان استمرارية التنمية تدرك القيادة الإماراتية أن استمرارية التنمية لا تتحقق إلا بوجود منظومة تشريعية ومؤسسية متينة تحكم مسارات العمل الوطني، حيث عملت على تطوير أطر قانونية مرنة قادرة على مواكبة التغيرات العالمية المتسارعة. إن هذا التأسيس المؤسسي يضمن عدم تذبذب الخطط التنموية بتغير الظروف السياسية أو الاقتصادية، مما يوفر حالة من الاستقرار القانوني الذي يبحث عنه المستثمرون والشركاء الدوليون في بيئة الأعمال المحلية . إن الربط بين التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ الإجرائي يمثل جوهر الحوكمة الرشيدة التي تتبناها الدولة لتحويل المبادرات إلى واقع ملموس . تعتمد الدولة على أطر تشريعية مبتكرة لتنظيم قطاعات الطاقة والبيئة، التي تفرض التزامات محددة على المؤسسات العامة والخاصة لتقليل بصمتها الكربونية. هذه الأطر القانونية تتسم بالاستباقية، حيث تسعى الدولة من خلالها إلى استباق الأزمات البيئية العالمية عبر استراتيجيات قانونية تحمي الموارد الطبيعية وتوجه الاقتصاد نحو المسار الأخضر. إن هذه القوة التشريعية تعزز من مصداقية الدولة أمام المجتمع الدولي وتبرهن على جدية مساعيها في التحول النوعي المستدام . هذا التكامل يقلل من الازدواجية الإدارية ويوحد الموارد نحو الأهداف ذات الأولوية، إن القيادة تولي اهتماماً خاصاً لتحديث هذه الأطر بصفة دورية لضمان ملاءمتها للمستجدات التكنولوجية والعلمية، توفر هذه الأطر التشريعية والمؤسسية مظلة أمان تنموية تضمن انتقال الأهداف الكبرى من دائرة الطموح إلى الواقع الميداني. إن استمرارية التنمية ليست مجرد نتيجة لجهود متفرقة، بل هي ثمرة نظام مؤسسي متكامل يحمي المكتسبات الوطنية ويضع الأجيال القادمة في صميم التخطيط القانوني والإداري. إن هذا الالتزام بالتطوير المؤسسي المستمر يرسخ ثقة المجتمع والشركاء في قدرة الدولة على الحفاظ على مسار النمو المستدام، ويجعل من النظام الإماراتي مرجعاً عالمياً في الحوكمة التنموية . الشراكات الدولية والتعاون الاستراتيجي دور الإمارات في مؤتمرات المناخ مثل COP28 من خلال استضافتها لمؤتمرات كبرى مثل COP28، أثبتت الدولة قدرتها على بناء منصات للحوار العالمي تجمع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني للاتفاق على مسارات عمل ملموسة. تجسدت استضافة الإمارات لمؤتمر الأطراف COP28 في تحويل التعهدات المناخية إلى إجراءات تنفيذية، حيث دعت القيادة إلى ضرورة التوصل لاتفاق تاريخي يتضمن تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري وزيادة الاستثمارات في الطاقة النظيفة. هذا التوجه يعكس نضج التجربة الإماراتية في إدارة المفاوضات الدولية، حيث تمكنت الدبلوماسية الإماراتية من تقريب وجهات النظر بين الدول ذات الاقتصادات المتباينة، مما أسفر عن مخرجات توازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وضرورات الحفاظ على البيئة العالمية للأجيال القادمة . تعتمد الاستراتيجية الإماراتية في التعاون الاستراتيجي على تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وهو ما ظهر جلياً في مبادرات التمويل الأخضر التي تم الإعلان عنها خلال مؤتمرات المناخ. تدرك الدولة أن نجاح التحول العالمي يتطلب استثمارات ضخمة لا تستطيع الحكومات وحدها توفيرها، هذا النهج التشاركي يبرز التزام الإمارات بدورها كفاعل رئيسي في تحقيق العدالة المناخية العالمية . من خلال مبادرات تبادل الخبرات الفنية، توفر الدولة الدعم للعديد من الدول في بناء بنية تحتية مستدامة للطاقة، هذا التوجه ليس مجرد دعم تقني، ختاماً، يعكس دور الإمارات في مؤتمرات المناخ رؤية قيادية ترى في التعاون الدولي فرصة لتحويل التحديات الوجودية إلى مسارات للنمو المشترك. إن النجاح في تنظيم وقيادة الحوارات العالمية يضع الإمارات في طليعة الدول المؤثرة في رسم السياسات المناخية، ويؤكد على صدق توجهها نحو عالم أكثر استدامة. إن هذه الجهود المستمرة ترسخ مكانة الدولة كمركز عالمي للعمل المناخي، وتؤكد أن استراتيجيتها في الشراكات الدولية مبنية على أسس راسخة من المسؤولية العالمية والحرص على تحقيق الازدهار للجميع . التحديات المستقبلية والفرص المتاحة لتعزيز قيادة الإمارات عالمياً في ملف الاستدامة مما يعزز

من مكانتها كمركز للابتكار التكنولوجي. الفرص المتاحة هنا تكمن في تطوير "المدن المستدامة" التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي لإدارة الموارد بكفاءة، بل يرفع من جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، تتيح هذه التحديات لدولة الإمارات فرصة الريادة في ابتكار تقنيات تحلية المياه بالطاقة المتجددة والزراعة الصحراوية المتقدمة، وهي حلول ذات طلب عالمي متزايد. من خلال تصدير هذه الخبرات التكنولوجية إلى الدول الأخرى، تعزز الدولة من ريادتها كقوة معرفية مؤثرة، خاصة في ظل التوجه العالمي نحو التمويل المستدام. وهو ما تعمل القيادة على تحقيقه من خلال بناء منظومة تشريعية شفافة ومحفزة. ختاماً، بل هي فلسفة استراتيجية متكاملة تضع الإنسان وحماية الموارد الطبيعية في قلب التنمية، مدعوماً بأطر تشريعية ومؤسسية رصينة، وبناءً على ما تقدم، تخلص الدراسة إلى أن النموذج الإماراتي يقدم درساً ملهماً للعالم في كيفية تحويل التحديات الوجودية إلى فرص استثمارية وإنسانية مستدامة، مما يجعل الاستدامة ليست خياراً تقنياً فحسب، النتائج: 2. أكدت النتائج أن المبادرات الاستراتيجية الوطنية، 3. أظهرت النتائج أن الأطر التشريعية والمؤسسية الإماراتية وفرت بيئة مستقرة وجاذبة للاستثمارات الصديقة للبيئة والشركات العالمية. 4. كشفت النتائج عن الدور المحوري للقيادة الإماراتية في تعزيز الدبلوماسية المناخية العالمية من خلال قيادة مؤتمرات نوعية مثل COP28. التوصيات: 2. نوصي بتعزيز الشراكات البحثية بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع الصناعي لتطوير حلول تقنية مبتكرة لمواجهة تحديات الأمن المائي والغذائي. 4. نوصي بضرورة تكثيف البرامج الوطنية لرفع الوعي المجتمعي بأهمية الاستهلاك المسؤول واعتباره واجباً وطنياً يخدم استدامة الموارد للأجيال.